بمناسبة إحياء الذكرى الـ 88 لتأسيسه

طالباني: سيبقى الجيش العراقي السور الامين لوحدة البلاد

بغداد / المدى

حضر رئيس الجمهورية جلال طالباني احتفال مناسبة الذكرى الـ ٨٨ لتاسيس الجيش العراقي الباسل الذي رعى فعالياته، التي اقيمت في ضريح الجندي المجهول ببغداد، امس الاحد.

وجرت مراسم تفتيش حرس الشرف و عزف النشيد الوطني مع بدء الاحتفال الذي حضره نائبا رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي و طارق الهاشمي و عدد من اعضاء البرلمان و الوزراء و السفراء و كبار ضباط الجيش العراقي و القوات المتعددة الجنسيات و عدد آخر من المسؤولين.

ووضع رئيس الجمهورية جلال طالباني برفقة وزير الدفاع عبد القادر العبيدي اكليلاً من الزهور على نصب الجندي المجهول، ، تلا ذلك قراءة سورة الفاتحة على ارواح شهداء طريق التحرر و حرية العراق، كما وضعت باقات الورود المقدمة من مجلس النواب والوزراء ووزارة الدفاع وممثل الأمم المتحدة في العراق وسفير الولايات المتحدة لدى بغداد.

والقى طالباني كلمة بهذه المناسبة قدم فيها تهانيه للجيش العراقي، واصفاً تاريخ تاسيسه باليوم المهم في حياة البلاد، مشيرا خلالها الى الانجازات التي حققها الجيش العراقي في مواجهة الارهاب و كسب ثقة الشعب بجميع قومياته و مذاهبه من خلال الاداء المتميز المتصف بالحيادية و الوطنية و المهنية، مؤكدا «اليوم الجيش العراقي هو امتداد لكل فعل شريف و تضحية قدمت بايمان صادق خدمة للشعب العراقي الكريم و هو الان جيش الديمقراطية و الاتحادية و الوحدة الوطنية».

وصافح طالباني بعدها اعضاء الوفود الحاضرة، و توجه الى منصة الاستعراض من اجل الاشراف على فاعليات استعراض كراديس الجيش العراقي. و فيما يلي نص الكلمة التي القاها فخامته بهذه المناسبة:

«بسم الله الرحمن الرحيم

يا أبناء شعبنا العراقي الكريم..

أيها الضباط و المراتب و الجنود الاشاوس..

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته..

تمر علينا اليوم ذكرى عزيزة على قلوب كل العراقيين هي الذكرى الثامنة و الثمانون لتاسيس الجيش العراقي الأغر.

فاليوم يحتفل شعبنا العزيز و حكومة الوحدة الوطنية بما لهذه المناسبة من دلالات كبيرة و عميقة في معناها و سوف تظل شاخصة في عقول و قلوب العراقيين و تسجل بأحرف من نور في تاريخ العراق الحديث، و انطلاقا من الصفحات المشرقة لبناء دولة العراق الديمقراطية الاتحادية التي تحيي الصورة الحضارية لعمقه التاريخي قبل الالاف من السنين.

و اجواء احتفالنا اليوم تأتي تتويجا لاحتفالات العراقيين التي اتسعت في ربوع عراقنا الحبيب في (عيد الاضحى المبارك، و أعياد رأس السنة الميلادية، و المصادقة على اتفاقية سحب القوات الاجنبية و المباشرة بتنفيذ آلياتها مع بداية عام ٢٠٠٩) و الخروج من فصل البند السابع و انهاء ولاية القوات المتعددة الجنسيات و تعهد الامم الامتحدة بحماية و حصانة الاموال العراقية.

ان التقدم الذي تحرزه الحكومة مع الاسرة الدولية ما كان ليتحقق لولا الارادة و الامل بالمستقبل، و ان القوات الامنية و الجيش العراقي فانها تمكنت بارادة لا تلين من العمل المتواصل و المتداخل في البناء و التدريب مواجهة اكبر هجمة ارهابية منذ خمس سنوات، و ببداية متواضعة من حيث العدة و العدد و التسليح، و تواصلت التضحيات من اجل حماية ابناء الشعب و فرض نفسه كجيش محترف قادر على التغلب على كل الصعاب خلافا للمقاييس الحقيقية لكل جيوش العالم.

و قد توجت صفحات انتصاراته بصولة الفرسان في محافظة البصرة الفيحاء وصولا الى ام الربيعين في نينوى.

و كسب الجيش العراقي ثقة شعبه باعتباره جيش الشعب العراقي بجميع قومياته و مذاهبه و حكومته و بالاداء المتميز المتصف بالحيادية و الوطنية و المهنية على الرغم من كل محاولات اعداء الشعب لزرع الفتن و التناحر العرقي و الطائفي و كان و سيبقى فوق الميول و الاتجاهات، و يعمل بقوة للخروج منتصرا و موصدا باب تلك المرحلة السوداء على الرغم من ان الكثيرين كادوا ان يفقدوا الامل بتجاوز تلك المحنة. اليوم فالجيش العراقي هو امتداد لكل فعل شريف و تضحية قدمت بايمان صادق خدمة للشعب العراقي الكريم و هو الان جيش الديمقراطية و الاتحادية و الوحدة الوطنية.

انني اتقدم بكل اجلال و اكبار بالتحية لكل منتسب في الجيش العراقي الباسل من الضباط و المراتب و الجنود و في مقدمتهم الشهداء الابرار بمناسبة السادس من كانون الثاني ذكرى تأسيسه بدءاً من فوج موسى الكاظم «عليه السلام» عام ١٩٢١ الى يومنا هذا عام ٢٠٠٩.

و نحن كهيئة رئاسة مع حكومة الوحدة الوطنية نقدم كل دعمنا للجيش العراقي من خلال تنفيذ برامج فعالة لبناء جيش قوي مهني يقوم بواجباته بقدرة عالية و داعم للسلام و التعايش السلمي مع جيرانه على المستويين الاقليمي و العالمي و يعمل وفق ما تضمنه الدستور العراقي حتى يصل الى اعلى مستوى من الجاهزية خلال العام القادم من حيث التسليح و التدريب.

نحن اليوم اكثر تفاؤلا و املا بان العراق الديمقراطي الاتحادي الجديد سوف يكون النموذج الحضاري في المنطقة و في بناء الديمقراطية التي تحفظ لكل مواطن الامان و حرية الرأي و العيش الكريم في دولة القانون و الدستور.

و سيبقى الجيش العراقي السياج الامين لوحدة العراق شعبه و ارضه و سمائه.

و المجد و الخلود لشهدائه و لجميع شهداء العراق الاماجد.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته».

جلال طالباني
رئيس الجمهورية العراقية
٢٠٠٨/١/٤

الاطباء استأصلوا احدى كليتيها

الجيش الأمريكي يبرر إطلاق النار على إعلامية عراقية

بغداد / المدى

اكد الطبيب الجراح د. لؤي الربيعي لـ(المدى) انه قام بأستئصال الكلية اليسرى للاعلامية هديل عماد العاملة في قناة بلادي الفضائية بعد اصابتها بنيران جنود امريكيين في حي الجادرية ببغداد.

يأتي ذلك في وقت قال فيه الجيش الأمريكي، السبت، إن جنودا أمريكيين أطلقوا النار على امرأة عراقية وأصابوها بجروح، وذلك بعد تجاهلها تحذيرات للوقوف قرب نقطة تفتيش في بغداد.

واضاف الربيعي ان حالة الاعلامية هديل عماد لاتزال حرجة وانها ترقد حاليا تحت العناية المركزة في مستشفى اليرموك. مرجحا اجراء تدخل جراحي آخر في حال تدهورت حالتها.وكانت هديل عماد تعرضت لاطلاق نيران من قبل قوات مشتركة عراقية وامريكية مارة في منطقة الكرادة، الخميس الماضي، واصابتها النيران في منطقة البطن ما ادى الى تراجع وضعها الصحي، وتم على اثر هذا الحادث نقلها الى مستشفى اليرموك.

وعلق الجيش الأمريكي في بيان له امس الاول تلقت المدى نسخة منه ، أن المرأة «تصرفت بريبة ولم تتوقف بعد تحذير القوات العراقية والامريكية لها بالتوقف» .وأشار البيان الى أن الحادث وقع يوم الخميس الماضي بالقرب من نقطة تفتيش في حي الجادرية. وهذا أول تعليق من الجيش الأمريكي على الحادث، بالرغم من مرور ثلاثة ايام عليه .

وكانت قناة «بلادي» الفضائية العائدة لرئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري، قد أعلنت إصابة إحدى الفتيات العاملات في القناة بجروح خطرة، عصر الخميس الماضي، جراء تعرضها لإطلاق نار أمريكي .

وقال مسؤول العلاقات في القناة محسن الدراجي إن «قوة أمريكية أطلقت النار على الزميلة هديل عماد التي تعمل بصفة مونتيرة في قسم المونتاج بالقناة، لدى محاولتها عبور الشارع في منطقة الجادرية ببغداد في الساعة الثالثة من بعد ظهر الخميس» . وأضاف الدراجي أنه تم نقلها على الفور الى مستشفى اليرموك، حيث اجريت لها عملية جراحية استمرت أربع ساعات، رفعت على اثرها الكلية اليسرى .مؤكدا أن حالتها حرجة جداً، لأن الإطلاقة التي تفجرت داخل بطنها أدت الى التسبب في إصابة أحشائها. وتزامن إطلاق النار على هذه الإعلامية مع دخول الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات حيز التنفيذ . ولم يصدر أي بيان من أي جهة عراقية رسمية بشأن الحادث .

يذكر أن هذه ليست المرة التي يجري فيها التزام الصمت بشأن تعرض إعلاميين أو مواطنين مدنيين عراقيين لـ«رصاص أمريكي طائش أو متهور» .

على خلفية رفع الحصانة عن الشركات الامنية

استاذ قانون امريكي: الانسحاب من العراق لن يكون سريعا

بغداد /المدى والوكالات

رأى أستاذ أمريكي بالقانون أن رفع الحصانة عن الشركات الأمنية الخاصة ربما يجبرها على مغادرة العراق، في وقت تخطط فيه القوات الأمريكية الى تخفيض وجودها وهذا ما سيترك فراغا ربما يجعل من الصعب على إدارة اوباما تنفيذ وعود الانسحاب من العراق.

وقال كال راوستيالا في مقال له بصحيفة لوس انجلس تايمز (Los Angeles Times) السبت إن "البرلمان العراقي وافق مؤخرا على اتفاقية مع الولايات المتحدة تضع جدولا زمنيا اعلن عنه كثيرا لانسحاب القوات الامريكية؛ ولكن من جانب اخر ان ما يطلق عليه باتفاقية وضع القوات القانوني (صوفا) قد تجعل، في نهاية المطاف، انسحاب تلك القوات امرا صعبا.

ويضيف الاستاذ بمدرسة كاليفورنيا للقانون ان احد الاسباب التي مكنت ادارة بوش من الابقاء على مستويات قوات منخفضة جدا في العراق (نسبة الى حجم البلد) هو الاعتماد بنطاق واسع على متعاقدي القطاع الخاص لتوفير خدمات قد تقع اصلا على عاتق الجيش.

ويقول الكاتب ان قرابة ٢٠٠,٠٠٠ متعاقد يعملون حاليا في العراق، وتشير بعض التقديرات الى ان ما يزيد عن ١,٠٠٠ منهم لقوا مصرعهم في اثناء تأديتهم اعمالهم.

حتى الان، كما يذكر الكاتب، ان هؤلاء المتعاقدين الخاصين يتمتعون بحصانة تامة من الملاحقة القانونية في محاكم عراقية على افعال حدثت خلال ادائهم واجباتهم.

وأضاف:تلك الحصانة، التي منحتها لهم لقوات متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة في العامين ٢٠٠٣-٢٠٠٤، شيء غير معتاد بنحو كبير وينطوي على مفارقة تاريخية" .

وبالنسبة لكثير من القادة العراقيين، كما يقول الكاتب، ان الحصانة لمدنيين أمريكيين علامة مؤكداً ان العراق ما زال تحت بصمة سلطة احتلال.

ان سحب هذه الحصانة، عند بدء تنفيذ الاتفاقية الامنية، امر طال انتظاره. الا انه سيوجد جملة من المشكلات، كما يرى الكاتب.

اذ ان شركات من قبيل بلاكووتر، وهي من اكبر المتعاقدين الامنيين الخاصين، تقول ان رفع الحصانة سيزيد من صعوبة توظيف متعاقدين والابقاء على اخرين للعمل في العراق، كما ينقل الكاتب، الذي يستنتج ان لو كان الامر كذلك حقا، وتولى الجيش مسؤولية العمليات التي يؤديها مدنيون حاليا، فان سحباً سريعاً للقوات سوف يكون اكثر تحدياً.

ومع ذلك، كما يقول الكاتب، فليس من الصعب فهم السبب الذي يجعل العراقيين يعربون عن حنقهم بشدة ازاء توفير الحصانة. فمجرد التفكير في عام مضى او نحوه، عندما كانت صحف، ومن بينها لوس انجلس تايمز، توفر تغطية واسعة عن مقتل ١٧ عراقيا مدنيا برصاص اسلحة حراس من بلاكووتر الذين اعتراهم خوف مهاجمة الموكب الذي كانوا يحرسونه، تبين مدى اهمية ذلك.

ويواصل استاذ القانون قوله ان العراقيين طالبوا بمحاكمة المسؤولين عن ذلك الحادث، بخاصة ان بلاكووتر كانت قد اكتسبت سمعة استخدام تكتيك "رش وادعُ"، حيث يجري بموجبه رش الرصاص على جمع من الناس مع الدعاء بأنهم في ذلك يقضون على تهديد ما. وتعهدت الحكومة العرقية بملاحقة القتلة الا انها سرعان ما أُحبِطت بقواعد الحصانة.

ان حادثة بلاكووتر ضمنت عمليا، كما يلاحظ الكاتب، ان الحصانة ستكون مشكلا كبيرا في مفاوضات اتفاقية وضع القوات، التي أُفترض ان تنتهي في وقت مبكر من الصيف الماضي لكنها دامت حتى الخريف. وكان النصر في هذه القضية امرا حاسما بالنسبة لشعور العراق بنفسه بكونه دولة ذات سيادة.

وسعت ادارة بوش جاهدة [للابقاء على الحصانة لكنها اضطرت الى التنازل عن نقاط عدة، كما يذكر الكاتب. فاولا، القوات الأمريكية في العراق، التي تتمتع الان باعفاء تام من الملاحقة في المحاكم العراقية، لن يكون لديها مثل هذه الحصانة الكاسحة. وبالنسبة لـ"جنايات خطرة ترتكب مع سبق الاصرار والترصد" خارج القواعد وخارج المهام، من الممكن ان يحاكم افراد القوات الامريكية في محاكم عراقية. اما المتعاقدون الخاصون، مثل بلاكووتر، فسيفقدون حصانتهم القانونية تماما.

ان نظام الحصانة الذي وضع في وقت دخول القوات المتعددة الى العراق عام ٢٠٠٣ ليس فريدا من نوعه، كما يقول استاذ القانون. ذلك ان قبل ما يزيد عن ٢٠٠ عام، كان لدى الولايات المتحدة ترتيبات مماثلة في بقاع من العالم.

فقبل قرن من الزمان في الصين، على سبيل المثال، لم يكن الامريكيون العاديون الذين يقتلون صينيين ليحاكموا على يد سلطات صينية. بل بدلا من ذلك، كانوا يحاكمون من جانب مسؤولين امريكيين، وحتى عام ١٩٤٣، كانت هناك محكمة فرعية امريكية في الصين تمارس اعمالها في شنغهاي. وكانت هناك قوانين مشابهة تحمي الامريكيين في اليابان، والمغرب، وفي مناطق ما يسمى بالعالم غير المتحضر.

وكانت تلك القوانين معروفة باسم الامتيازات الاجنبية والمعاهدات غير المتكافئة، وكما توحي هذه التسميات، لم تكن تلك مرحبا بها في البلدان المعنية.

في نهاية المطاف، كما يواصل كال، انهار هذا النظام مع رسوخ فكرة المساواة السيادية. وفي الخمسينيات، انهت الولايات المتحدة اخر معاهداتها غير المتكافئة. مع ذلك وفي الوقت نفسه، انكبت الولايات المتحدة على مفاوضات في مجموعة جديدة من معاهدات الحصانة. ولم تكن هذه تهدف الى حماية مدنيين(امريكيين) في بلدان غير متحضرة، بل لحماية قواتنا، المستقرة الان في بلدان من العالم.

وكانت الفكرة من وراء ذلك هي ان قوات الولايات المتحدة، في وقت تحمي فيه بلدانا مثل كوريا الجنوبية خلال الحرب الباردة، تحتاج الى ان تكون في مامن الملاحقة القضائية المحلية.

واليوم، كما يلاحظ، هذه القوات في مأمن من ذلك التهديد باستثناء ارتكاب جرائم خطرة من قبيل القتل.

ان هذا النطاق الهائل من الحصانة التي تتمتع بها القوات الامريكية في العراق، وكذلك متعاقدون خاصون، هي بالنتيجة ارتكاس الى ماض امبريالي بعيد. ففي مثل مستويات القوات الموجودة حاليا، لا يمكن لهذه الحصانة ان تستمر، وهي تضر اكثر مما تنفع، حسب ما يذكر كال.

فالتصرفات العدوانية التي تبرز في احداث من قبيل قتل بلاكووتر ١٧ مدنيا، لها عواقب سياسية خطرة. فالحصانة المفرطة لا تضر بالمصالح الأمريكية فقط في العراق، بل تغذي فوق ذلك التصور الشائع بان الولايات المتحدة تعتقد انها فوق القانون وبامكانها التنمّر على بلدان اخرى واخضاعها.

لهذه الاسباب، كما يخلص الكاتب، فان اتفاقية وضع القوات تشير الى الاتجاه الصحيح. لكن المفاجأة هي ان الاتفاقية قد تجعل ايضا من الصعب كثيرا على ادارة اوباما المقبلة ان تلبي توقعات الجمهور في انسحاب سريع للقوات الامريكية.

أوصى في تقرير بان تلتزم الحكومة بتوفير الحماية للمواطنين كافة

مرصد الحقوق والحريات الدستورية : بغداد اكثر المحافظات عنفا خلال 2008 ودهوك خلت منه

بغداد /المدى

قال تقرير اصدره مرصد الحقوق والحريات الدستورية وهو منظمة انسانية غير ربحية ان الاحصائية النهائية لاعمال العنف خلال عام ٢٠٠٨ سجلت وقوع مايقارب (٤٣،١١١) ضحية تباينت بين ضحايا اعمال القتل (مفخخات ، عبوات ناسفة ، احزمه ناسفة) ، ضحايا الجثث مجهولة الهوية ، ضحايا عمليات الاغتيال ، ضحايا الاصابات بفعل التفجيرات ، ضحايا الخطف ، ضحايا اعمال الاعتقالات.

واشار التقرير الذي تلقت (المدى) نسخه منه امس الاحد الى ان محافظة بغداد شهدت اكبر حصيلة من اعمال العنف خلال عام ٢٠٠٨ حيث وصلت الحصيلة فيها الى مايقارب (١٤٥١٩) ضحية ،موزعة على (٦٩٩٦) اصابة ،واعتقال (٤٤٥٢) معتقلاً ، ومقتل (٢٣٥٩) ضحية ، اضافة الى اكتشاف (٥٤٠) جثة مجهولة.

بينما خلت محافظة دهوك فقط من اعمال العنف خلال هذا العام. واشار التقرير الى ان اعمال العنف التي تعرض لها المواطنون خلال النصف الاول من العام الفائت وصلت الى مايقارب (٢٥،١٤٧) ضحية ،بينما وصلت اعمال العنف التي تعرض لها المواطنون للفتره خلال النصف الثاني من العام الفائت الى مايقارب (١٦٧٦٧) ضحية.

وعزا التقرير تباين اعمال العنف وانخفاضها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ الى قيام الحكومه بعمليات عسكرية في المحافظات التي شهدت عنفا شديدا كنينوى وديالى والبصرة ، ما ادى ذلك الى انحسارعمليات التفجير وعمليات الاغتيال والخطف الى حد كبير عما كان معهوداً سابقا ، غير ان هذه العمليات العسكريه لم تكن كافيه للقضاء على العنف الموجود بشكل نهائي ومن خلال متابعتنا لاحداث العنف واحصائيات ضحايا الانتهاكات نرى الحاجة الشديدة الى فرض سيطرة القانون وتحقيق الامن .

ووفقا للاحصائيات التي توصل لها مرصد الحقوق والحريات الدستوريه فأن اشهر (نيسان ، اذار ، ايار) كانت اشد اشهر السنة عنفاً وشكلت نسبة (٤٠ ٪) من مجموع اعمال العنف خلال هذه السنة.

واشار التقرير ايضا الى تقصي مرصد الحقوق والحريات الدستورية عن وجود عدد من العراقيين المعتقلين في سجون المملكة العربية السعودية الذين تتراوح اعدادهم نحو (٥٨٠) معتقلاً وهم متهمون بتجاوز الحدود باتجاه الاراضي السعودية ، حيث قصد البعض منهم المملكة من اجل كسب الرزق وتبادل التجارة ، والبعض الاخر كان من اللاجئين الذين يسكنون مخيمات (رفحاء – الارطاويه) ويمتلكون هويات تثبت كونهم لاجئين صادرة من الامم المتحدة ، وتؤكد المعلومات تعرض هؤلاء الى الاعتقال بين فترات متفاوتة والى تعرض الكثير منهم الى المحاكمة بدون السماح لهم بالدفاع عن انفسهم او توكيل محام او الاتصال بأهاليهم في العراق.

وبين ان الكثير من هؤلاء المعتقلين العراقيين هم مصابون بعدة امراض كالسل الرئوي والفشل الكلوي والشلل من غير ان يتلقوا العناية الطبية اللازمة، وقد صدرت احكام بالاعدام بحق عدداً منهم حيث نفذ البعض منها ، إضافة الى تغيير الاحكام القضائيه التي صدرت بحقهم كلما تغير القاضي المختص.

من جانب آخر اشار التقرير الى ان الظروف في السجون بشكل عام لم ترق إلى المعايير الدولية. فقد شكلت مسألة اكتظاظ السجون وعدم توفر رعاية صحية كافية تهديداً ملحوظا لصحة السجناء. بهذا فإن الظروف في السجون مازالت لا ترق إلى المستوى الأدنى للمعايير اللائقة ، وقد تعرض العديد من السجناء والمعتقلين الى الاذلال والى جميع انواع التعذيب وبشكل خالف جميع الشرائع السماوية والاعراف والقوانين الوضعيه والدولية و من دون وجود للجان حيادية ورقابية على تلك السجون وعلى اداراتها واعمالها.

اشار التقرير الى تعرض الصحفيين خلال هذا العام الى الكثير من الاعتداءات التي تمثلت اما (القتل – الاغتيال – الخطف) حيث قامت الجماعات المسلحه بقتلهم ورميهم على قارعه الطريق او في الانهر كما اشار الى تهجير المئات من العوائل العراقيه المسيحيه بعد توجيه اعمال العنف ضدهم من قبل جهات مسلحة تمثلت اما بتوزيع منشورات مطبوعة على الاحياء المدنية تطالبهم (اعتناق الاسلام او دفع جزية او الرحيل او القتل) او نصب نقاط تفتيش وهميه من قبل جماعات مسلحة تقوم بأيقاف سيارات الماره وتفتيش هويات الركاب حيث ادى ذلك الى تعرض عدد من المواطنين المسيحيين (من كسبة وصيادلة وعمال) الى القتل ، إضافة الى تفجير عدد من الدور السكنيه التي تعود للعوائل المسيحيه المهجرة .

ورصد التقرير قيام العديد من العوائل المهجرة داخليا وفي ظل الاستقرار النسبي للاوضاع الامنيه بالعوده الى محل سكناها ، ولكن واجه البعض من هذه العوائل الى العديد من الانتهاكات ففضلا عن فقدان دورهم واثاثهم وممتلكاتهم الشخصيه فقد تعرضوا للتصفيه اما عن طريق الاغتيال او بوضع عبوات ناسفه عند مدخل منازلهم وفي ختام تقريره السنوي اوصى مرصد الحقوق والحريات الدستورية بان تلتزم الحكومة بتوفير الامن والاستقرار والحماية اللازمة لجميع ابناء الشعب العراقي من الاخطار التي تهدد حياتهم وتسلب حرياتهم ،وان تقوم السلطة التنفيذية بتطبيق مبادئ الدستور وان تلتزم بصيانة كرامة الانسان العراقي كما اشار الى ذلك الدستورالعراقي الدائم في المادة (٣٧) من باب الحقوق والحريات .

كما اوصى حماية النساء والاطفال من اعمال العنف،وتفعيل المادة (٣٠) من الدستور والتي تكفل الضمان الاجتماعي والصحي لكل من الفرد والاسرة وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة،والعمل بالمادة (٢٩) من الدستور من باب الحقوق والحريات التي تكفل فيها الدوله حماية الامومة والطفولة وتمنع اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمجتمع اضافة الى تفعيل الرقابة على اداراة السجون وفتح تحقيقات في عمليات التعذيب والانتحار التي حدثت في السجون،والعمل على انشاء حملة لازالة مخلفات الحرب من الصواريخ والالغام التي غالبا ماتؤدي بحياة الاطفال العراقيين ،وتفعيل دور وزارة حقوق الانسان في اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية وصيانة حقوق الافراد وتجسيد العمل بمبادئ حقوق الانسان في مؤسسات الدولة كافة وبشكل خاص المؤسسات الامنية واحترام القانون الدولي الانساني ،ووضع خطة معالجة وجذرية وشاملة لاستهداف الاوكار التي تستهدف ضحاياها من العراقيين وتبني الياتها بما يتوافق مع خطورة الوضع القائم.

كما اوصى المرصد في تقريره بتفعيل الدور التشريعي للبرلمان العراقي بسن القوانين التي تهدف الى تطبيق بنود الدستور وصيانتها،و تفعيل دوره الرقابي طبقا للمادة (٦١) من الدستور العراقي الدائم ،اضافة الى اتخاذ لجنة حقوق الانسان التدابير اللازمة في الحفاظ على حقوق الانسان داخل العراق.

وطالب المرصد المنظمات الدولية والمحلية بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الحفاظ على الامن من خلال عقد الدورات التدريبية والندوات التي تساهم في توعيه المواطنين وتحديد طبيعة الاخطار التي من الممكن مواجهاتها والعمل على رصد الانتهاكات وتكوين شبكات رصد متخصصه ،و تقديم المساعدة المادية والتأهيل النفسي لضحايا الانتهاكات، مشددا على ضرورة قيام الاعلام بدور فعال في نشر الحقائق والوقوف على مسبباتها من خلال اقامة ندوات اعلامية تتناول هذه المواضيع ومناقشتها مع المسؤولين.